

Distr.
GENERAL

S/1999/862
9 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



مسألة تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام

١ - أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٢٤٦ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لتنظيم وإجراء استطلاع شعبي. ووفقا لهذا القرار، يؤذن للأمم المتحدة بأن تعمل في تيمور الشرقية أثناء كامل عملية الاستطلاع التي تنتهي بالإعلان عن نتائجه. بيد أنه ووفقا للاتفاق الذي أبرم في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ بين جمهورية إندونيسيا والجمهورية البرتغالية بشأن مسألة تيمور الشرقية، (اتفاق ٥ أيار/مايو أدناه) (A/53/951-S/1999/513، المرفق الأول).

الحالتان المحتملتان بعد الاقتراع

٢ - ينص اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في تنفيذ أي من نتيجتي الاستطلاع. فإن صوت سكان تيمور الشرقية لصالح الاستقلال الذاتي، فسيكون على الأمين العام للأمم المتحدة أن يتحمل المسؤولية والسلطة المخولتين له بموجب الإطار الدستوري لاستقلال ذاتي خاص (المرجع نفسه، التذييل) مسؤولية وسلطة رصد إنفاذ الاستقلال الذاتي لتيمور الشرقية والتحقق من إنفاذه وإنشاء مكاتب لهذا الغرض حسبما يقتضيه الوضع في منطقة تيمور الشرقية ذات الاستقلال الذاتي الخاص. ثم إن إطار الاستقلال الذاتي يقتضي من الأمين العام أن يعيّن مجلسا انتقاليا واسع التمثيل يظل قائما إلى أن تعقد انتخابات المجلس الإقليمي لممثلي سكان منطقة تيمور الشرقية ذات الاستقلال الذاتي الخاص وهي الانتخابات التي طلب إلى الأمين العام أن يتولى مهمة رصدها والتحقق منها.

٣ - أما إذا أسفر الاستطلاع عن رفض الاستقلال الذاتي، فإن اتفاق ٥ أيار/مايو ينص في هذه الحالة على أن تتوصل إندونيسيا والبرتغال والأمين العام إلى اتفاق لوضع ترتيبات لنقل السلطة في تيمور الشرقية بصورة سلمية ومنظمة إلى الأمم المتحدة. ثم يشرع الأمين العام، رهنا بولاية تشريعية مناسبة، في إجراءات تمكين تيمور الشرقية من الدخول في العملية التي تقودها إلى نيل استقلالها.

المرحلة الانتقالية

٤ - ستكون هناك مرحلة انتقالية تتخلل انتهاء الاستطلاع الشعبي والشروع في إنفاذ نتيجته، وتقوم الأطراف في الأثناء باتخاذ ما يلزم من خطوات قانونية وغيرها للبدء في إنفاذ الاتفاق. وقد طلبت حكومتا كل من إندونيسيا والبرتغال إلى الأمين العام في المادة السابعة من اتفاق ٥ أيار/مايو أن يبقي خلال هذه الفترة على وجود كاف للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بصرف النظر عما إن أسفر استطلاع الشعب عن قبول أو رفض الاستقلال الذاتي. والغرض من هذا التقرير هو نقل آرائي إلى مجلس الأمن بشأن هذا الوجود.

٥ - والأقرب إلى الظن أن الحالة في تيمور الشرقية ستكون صعبة في هذه المرحلة الانتقالية إذ سيكون الإقليم بصدد الاستعداد لإنفاذ نتيجة الاستطلاع الشعبي أيا كانت نتيجته. ويجب بالتالي مضاعفة جهود الأمم المتحدة بعد الاقتراع لبناء الثقة ودعم الاستقرار في الإقليم وإقناع جميع المجموعات ولا سيما الذين وضعتهم نتيجة الاقتراع ضمن الأقلية، بأن لا يزال أمامهم دور يضطلعون به في الحياة السياسية لتيمور الشرقية في المستقبل. وسيطلب ذلك من الأمم المتحدة أن تشارك على نحو وثيق في عمل أجهزة إدارة تيمور الشرقية. وإذا رفض الاستقلال الذاتي، فسيكون من المستصوب جدا إنشاء مجلس نيابي مؤقت يليه مجلس منتخب كما ينص على ذلك اقتراح منح تيمور الشرقية استقلالاً ذاتياً خاصاً. ويكون من المستصوب جدا لو أنشئ هذا الجهاز قبل الاقتراع أو بعده مباشرة. وستقوم الأمم المتحدة أيضاً بمهام التنسيق مع السلطات الإندونيسية ومدها بالمشورة وستظل على اتصال وثيق مع المجموعات المؤيدة للانضمام إلى إندونيسيا والمجموعات الداعية إلى الاستقلال عنها. وأكرر أن هذه المهام ستظل كما هي أيا كانت نتيجة الاقتراع. ومن المهام الهامة الأخرى في هذه المرحلة الانتقالية، أن تستعد الأمم المتحدة لتطويع دورها بما يناسب إنفاذ أي من الخيارين.

إعادة تشكيل البعثة

٦ - أود أن أقترح على المجلس بغية أن تنجز هذه المهام، أن يستمر وجود البعثة طوال كامل فترة ما بعد الاقتراع إلى أن تنتهي فترة إنفاذ النتيجة وأن تعدل مهامها وهيكلها على النحو المبين في الفقرات الواردة أدناه. ومن الأهداف المنشودة من هذه التعديلات، تأمين وجود للأمم المتحدة في جميع المناطق الـ ١٣ المشمولة بالوصاية في تيمور الشرقية.

العنصر الانتخابي

٧ - بعد أن ينتهي متطوعو الأمم المتحدة، العاملين كمراقبين انتخابيين في المقاطعات من مهمتهم في إجراء عملية الاقتراع، سيسحب معظمهم، وإن كان قد يحتفظ ببعضهم الآخر ممن تتوفر فيهم المهارات والتكوين الأساسي اللازم للقيام بالمهام الأخرى المبيّنة هنا ليتسنى للبعثة أن تواصل الاستفادة مما اكتسبوه في تيمور الشرقية من دراية وخبرات. وسيقلص العنصر الانتخابي ذاته مؤقتاً ليصبح وحدة تتولى التخطيط والإعداد لرصد انتخابات المجلس الإقليمي المشار إليها في خطة الاستقلال الذاتي أو التخطيط والإعداد لرصد الانتخابات التي ستجري إذا رفض الاستقلال الذاتي. وستساعد الوحدة أيضاً في استحداث إطار قانوني مناسب ومؤسسات وقدرات تقنية لإجراء الانتخابات في أي من الحالتين المحتملتين.

عنصر الشرطة المدنية

٨ - سيتم رفع عنصر الشرطة إلى ٤١٠ فرداً لتمكينه من الاشتغال في المقاطعات الثلاث عشرة برمتها. وسيُعزز بفريق صغير من أجل الإعداد لتوظيف وتدريب قوة شرطة جديدة لتيمور الشرقية، وهو مطلب في كلتا الحالتين. وسيبلغ عدد موظفي التدريب في النهاية حوالي ٥٠ شخصاً، مما يرفع العدد الإجمالي لأفراد عنصر الشرطة إلى ما يقرب من ٤٦٠ شخصاً.

العنصر العسكري

٩ - سيتم رفع العنصر العسكري إلى ٣٠٠ فرد لتعزيز قدرته على تغطية كافة المناطق. وسيواصل نشره في المقاطعات الثلاث عشرة بسايرها. وسيقوم موظفو الاتصالات العسكرية التابعون للأمم المتحدة بالاتصال بالقوات المسلحة الإندونيسية والمليشيات المناصرة للاندماج مع "فالتيل". كما سيكونون في موقع يسمح لهم بإسداء المشورة المطلوبة بشأن المسائل الأمنية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى نزع سلاح أفراد فالتيل والمليشيات وإعادة نشر القوات المسلحة الإندونيسية، ورصد تنفيذها كما اتفقت على ذلك الأطراف.

عنصر الشؤون المدنية

١٠ - من أجل مواصلة تقديم المشورة والمساعدة للممثل الخاص المعني بعملية استطلاع رأي الشعب في تيمور الشرقية في مجال رصد تنفيذ اتفاق ٥ أيار/ مايو، وتشجيع المصالحة بين سكان تيمور الشرقية والإبقاء على الاتصال مع السلطات الإندونيسية وغيرها من العناصر الفاعلة في الميدان، سيواصل عنصر الشؤون المدنية، الذي كان حتى الآن العنصر السياسي، رصد التطورات السياسية وغيرها من التطورات الحاصلة في تيمور الشرقية وأثرها في المحافظة على الاستقرار السياسي. كما سيساعد هذا العنصر الممثل الخاص المعني باستطلاع رأي الشعب في تيمور الشرقية في تشكيل وتطوير مجلس نيابي، الشيء الذي سيكون ضروريا في إطار أي من النتيجتين. وسيساعد أيضا في تعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وسيتعاون مع الحكومة والمؤسسات الوطنية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الدولية والمحلية الشريكة، على بلوغ هذه الغاية. وسيكون هناك حاجة إلى بعض الموظفين الإندونيسيين الإضافيين لتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية، بما فيها المساعدة المقدمة إلى الأشخاص المشردين داخليا، فضلا عن كفالة القيام في الوقت المناسب بالتخطيط الطارئ للمشاكل الإنسانية المحتمل قيامها في فترة ما بعد الاقتراع. ولأداء المهام المنوطة بالعنصر، سيتم نشر موظفي الشؤون المدنية أيضا في المقاطعات الثلاث عشرة. وسيتم زيادة عدد موظفي العنصر تبعا لذلك.

الإعلام

١١ - في إطار أي من النتيجتين، ستظل بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بحاجة إلى قدرة في مجال الإعلام، بما في ذلك الوصول إلى وسائط الإعلام. وخلال مرحلة ما بعد الاقتراع، سيكون من الهام على نحو خاص إبقاء شعب تيمور الشرقية والمجتمع الدولي مطلعين على التقدم المحرز نحو تنفيذ نتيجة الاقتراع، فضلا عن نشر رسالة تشجع على المصالحة والثقة والسلام والاستقرار.

القانون والنظام

١٢ - خلال المرحلة الانتقالية، ستواصل السلطات الإندونيسية تحمل المسؤولية الكاملة للحفاظ على القانون والنظام، وبصورة محددة على الشرطة، كما يؤكد ذلك اتفاق ٥ أيار/ مايو. وأنا واثق من أن إندونيسيا ستتخذ كل الإجراءات الضرورية للاضطلاع بهذه المسؤولية بفعالية خلال هذه المرحلة الدقيقة. وكما تم

الإبلاغ عنه سابقا، كان التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وفرقة العمل الإندونيسية جيدا في ديلي. وأنا واثق من أن ذلك سيستمر في مرحلة ما بعد الاقتراع.

الجوانب المالية

١٣ - خصصت الجمعية، في قرارها ٥٣/٢٤٠ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مبلغا إجماليا قدره ١٠٠ ٥٣١ ٥٢ دولار لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية للفترة من ٥ أيار/مايو إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩. وسيتم قريبا عرض التكاليف المقدرة لتمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر إضافية والتعديلات المقترحة على الجمعية العامة.

ملاحظات

١٤ - يشكل اتفاق ٥ أيار/مايو فرصة تاريخية لشعب تيمور الشرقية لصياغة مستقبل الإقليم. وفي أعقاب استطلاع رأي الشعب، ستتقاسم الأطراف الموقعة على اتفاق ٥ أيار/مايو والأمم المتحدة والمجتمع الدولي وشعب تيمور الشرقية بالفعل الاستفادة من هذه الفرصة وتحقيق نهاية ناجحة لمسألة تيمور الشرقية القائمة منذ أمد بعيد. وفيما يتعلق بالبعثة، فستبذل كل ما في وسعها للاضطلاع بمسؤوليتها بحياد وفعالية. ويقع على عاتق الأطراف الموقعة على اتفاق ٥ أيار/مايو بدورها أن تتخذ الخطوات اللازمة القانونية وغيرها، للوفاء بالتزاماتها بتنفيذ نتيجة الاقتراع على نحو منظم.

١٥ - وقد شكلت الفترة الانتقالية الموضوع الرئيسي للمناقشة في اجتماع لكبار المسؤولين في إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة في منتصف تموز/يوليه، وأطلعت الحكومتان على المقترحات الواردة في هذا التقرير.

١٦ - وبالنظر للوقت اللازم لتنفيذ التعديلات المقترحة، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن إيجابيا في التوصيات المتعلقة بتشكيل بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في أقرب أجل ممكن ويأذن بها لفترة أولية تتألف من ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ عملية استطلاع رأي الشعب المقرر إجراؤها في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩.

— — — — —